

مجلس الوزراء

قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٢
بشأن اعتماد الخطة الوطنية الثالثة للاتصالات

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢، وعلى الأخص المادة (١٥/أ) منه، وبناءً على توصية الوزير المعني بقطاع الاتصالات، بعد تشاوره مع هيئة تنظيم الاتصالات، وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قرر الآتي:

المادة الأولى

تُعتمد الخطة الوطنية الثالثة للاتصالات المرافقة لهذا القرار، ويُعمل بها لمدة ثلاث سنوات.

المادة الثانية

يُنشر هذا القرار والخطة المرافقة له في الجريدة الرسمية، وعلى الوزير المعني بقطاع الاتصالات مراقبة تنفيذهما، ويُعمل بهما من اليوم التالي لتاريخ النشر.

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٣٣هـ
الموافق: ٣ يوليو ٢٠١٢م

الخطة الوطنية للاتصالات

الإطار القانوني:

صدرت هذه الخطة الوطنية الثالثة للاتصالات عملاً بالمادة (١٥) من قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢، والتي تقضي بأن ينشر الوزير الخطط الوطنية للاتصالات بشكل دوري والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء. ولا بد أن تحتوي الخطط المنشورة على كل من الخطة الإستراتيجية للقطاع والسياسة العامة للحكومة تجاه قطاع الاتصالات.

وتقتضي المادة (٣) من قانون الاتصالات أن تقوم هيئة تنظيم الاتصالات بعمل الآتي:
"على الهيئة ممارسة مهامها وصلاحياتها بما يتناسب وأهداف الخطة الوطنية للاتصالات، غير أنه لا يجوز تفسير أو تأويل ذلك بما يمس ما تتمتع به الهيئة من استقلال طبقاً لأحكام هذا القانون".

وبالتالي، فإن هذه الخطة التي هي تمثل سياسة الحكومة، بالإضافة إلى الإجراءات المطلوبة المنصوص عليها، لها الصفة القانونية المذكورة في قانون الاتصالات. وتحدد سياسة الحكومة مسار ووجهة القطاعات الاقتصادية المشار إليها في هذه الخطة، في النطاق المنصوص عليه في الخطة، وهذا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ نشرها.
رؤية الحكومة للاتصالات والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها:

تتمثل الرؤية الخاصة بقطاع الاتصالات في ضرورة اضطلاع هذا القطاع بدور تحفيزي وتمكيني قوي في تنمية مملكة البحرين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وترى الحكومة أنه من أجل تحقيق هذا الطموح لابد من الاستثمار لتحسين البنية التحتية والإمكانيات، وإزالة العقبات المتبقية التي تعوق إعداد الأسواق بشكل كامل، هذا علاوة على ضرورة تحديث البيئتين القانونية والتنظيمية. ويتعين أيضاً استغلال مبادرات الاتصالات في مجالات اقتصادية أخرى من خلال التركيز على الابتكار والمشروعات ولا سيما المجالات التي تتيحها الاتصالات بشكل مباشر والتي يمكن أن تتضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتتمثل النتيجة المرجوة في أن تلك الوسائل والفرص الجديدة تخلق فرص العمل وتحقق التماسك الاجتماعي وأن يستمتع المستخدمون بعصر جديد من الخدمات متعددة الأوجه. ومن المتوقع أن تمتد هذه الخدمات إلى ما وراء الاتصالات والترفيه لتشمل التعليم وعناصر التنمية الشخصية، والتي تسهم كلها في تحقيق اقتصاد المعرفة والتقدم الاجتماعي.

تعريفات:

لأغراض هذه الخطة، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

١- البنية التحتية الوطنية الأساسية (CNI): هي الأصول التي تشكل أساس عمل المجتمع أو الاقتصاد.

٢- التطور طويل الأجل: 3GPP - LTE المعايير القياسية الدولية للاتصالات اللاسلكية الخاصة بالبيانات فائقة السرعة

مقدمة:

بدأت الحكومة عملية تحرير قطاع الاتصالات بموجب قانون الاتصالات لسنة ٢٠٠٢ والخطة الوطنية الأولى للاتصالات. وبمقتضى هذا القانون، تم إنشاء هيئة تنظيم مستقلة وخولت لها سلطة إدخال وضمان المنافسة في القطاع، وتعزيز وحماية مصالح مستخدمي خدمات الاتصالات.

والخطة الوطنية الثانية للاتصالات، المنشورة في سنة ٢٠٠٨، تضمنت في إطار سياستها الموضوعات الآتية:

- ١- إشراك المستخدم.
- ٢- الاستمرار في تطوير إمكانية المنافسة.
- ٣- خلق مناخ مناسب للمستثمرين.
- ٤- تعزيز استخدام الإنترنت والنطاق العريض.
- ٥- تطوير البيئة التنظيمية لتضع في اعتبارها سياسة «التقارب» (التكامل فيما بين الاتصالات والإعلام)

وتقر الحكومة العمل المهم الذي أنجزته هيئة تنظيم الاتصالات وتعتبر أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ في بعض المجالات المذكورة في القائمة، ولكنها ترى كذلك أن المجال متاح لتحقيق تقدم أكثر من ذلك للقضاء على أوجه القصور في بعض هياكل السوق، كما هو موضح أدناه، وفي توفير التخصيص المناسب للموارد اللازمة للوفاء بالتطلعات المعقولة لجميع المواطنين وتمية اقتصاد مملكة البحرين.

كما أن الحكومة مدركة للتغيرات البيئية التي يجب أن تتوجه إليها سياستها. وعلى وجه الخصوص، تنمية ما بات يعرف بالاقتصادي الرقمي، و«الأنظمة البيئية المساندة» التي تمكنها وتدعمها، والتي لها أهمية خاصة.

وإن الاقتصاد الرقمي ظاهرة عالمية يتم تمكينه بوسائل الاتصالات الرقمية المختلفة، ويؤدي إلى خلق قيمة مضافة تتجاوز خدمات الاتصالات الأساسية.

كما وأن خلق هذه القيمة يكون مرتبطاً عادةً باتجاهات توريد المنتجات والخدمات، والتي تمثل 'التقارب' من خلال امتزاج العناصر من مجريات النشاطات المنفصلة وغير المترابطة في أكثر الأحيان. وبالإضافة لذلك فإنه إذا تم التزود بوسائل الاتصالات المناسبة والأنظمة البيئية الداعمة فلن يكون خلق القيمة محصوراً في الحدود الوطنية. وبالتالي، يمكن للدول صغيرة المساحة الجغرافية مثل مملكة البحرين أن تزدهر في بعض الأسواق العالمية، بشرط أن يتم الاستثمار المناسب وإنشاء المؤسسات المناسبة.

وفي سياق الاقتصاد الرقمي، لا بد لسياسة الحكومة أن تقر، بالإضافة إلى عوامل التقارب، أبعاد السوق العالمية الواجب التعامل معها أيضاً، واتجاهات التكنولوجيا، والتغيرات في الطلب، وتأثيرات الاستهلاك، وتأثير مثل هذه النواحي في مصلحة وازدهار المواطنين. وفي هذا السياق، لا بد أن تكون تنافسية وجاهزية مملكة البحرين النسبية في اغتنام الفرص ومواجهة التحديات محل الاهتمام الأول من قبل الحكومة. وتتطلب تلك العوامل اتخاذ الإجراء العاجل.

وتتمثل الموضوعات الرئيسية للسياسة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

التنافسية، والجاهزية ودور قطاع الاتصالات:

يقع على عاتق الحكومة اتخاذ خطوات للحفاظ على المكانة التنافسية لمملكة البحرين، بل تعزيز هذه المكانة، مقارنة بدول الجوار. فمن خلال قدرتها فقط على المنافسة وتحقيق النمو الاقتصادي تستطيع مملكة البحرين تحقيق الخير للمواطنين. فمن المعروف أن الرخاء يتحقق من خلال الانجاز الاقتصادي ليشمل الوفاء بالتطلعات الاجتماعية والتعليمية والتنمية البشرية المعقولة.

وإن الدور التاريخي للاتصالات بصفته محركاً للنمو الاقتصادي والتنافسية النسبية معترف به عالمياً وإنه، على سبيل المثال، من متطلبات الاستثمار الوارد إلى أي دولة، ذلك لأن الدولة تملك البنى التحتية للاتصالات التي من شأنها تسهيل أعمال المستثمرين. ويجب أن تكون البنى التحتية مساوية على الأقل لتلك التي تتوفر في دول أخرى بحيث يمكن للمستثمر أن ينشئ أعماله أو فرعاً لأعماله العالمية فيها وإن لهذا المطلب أهمية خاصة إذا كانت السوق المحلية للدولة التي تبحث عن الاستثمار صغيرة الحجم كما هي الحال بالنسبة لمملكة البحرين.

ويركز الاقتصاد الرقمي بشدة على توفر البنية التحتية للاتصالات والخدمات. وهذا ليس بسبب أن الاتصالات دافع رئيسي للنشاطات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات الأوسع فحسب، والذي بدون فاعليته في أي اقتصاد، تضع الفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي

العالمي، وإنما أيضاً لأن تحقيق الكفاءات الداخلية والوفاء بتموحيات المواطنين، بما في ذلك تلك التي تختص بفرص التوظيف لا يمكن أن تتم بدون ذلك.

وفي ظل هذا السياق، قامت الحكومة بالتشاور مع منظمات ذات علاقة لتقييم المجالات المتصلة بالاتصالات والقطاعات الاقتصادية. ويشمل هذا التقييم موضوعات التنافسية والجاهزية، فيما يتعلق باحتياجات المشاركين في القطاع، ويشمل ذلك، وبوجه أخص، مستخدمي الخدمات والمصالح الاقتصادية الوطنية أيضاً.

التقييم من قبل الحكومة:

ظهر من التقييم أن عدداً كبيراً من القضايا التي تم مراجعتها وثيقة الصلة بعضها ببعض. إلا أنه، من أجل تحقيق الوضوح المنشود، تقدم الحكومة موجزاً لما وصلت إليه من نتائج في إطار العناوين الواردة أدناه.

معوّقات خدمة الاتصالات المتنقلة:

توصلت الحكومة إلى أن مملكة البحرين تعاني حالياً من معوقات بسبب عدم قدرة الشركات المزودة لخدمات الاتصالات المتنقلة في إنشاء البنية التحتية التي تطابق مواصفات التطور طويل الأجل (LTE) بشكل تقني وفعال وإن التطور طويل الأجل (LTE) هو أحد المعايير التقنية ضمن مجموعة من التقنيات التي يمكن وصفها بأنها ما بعد الجيل الثالث. فتقنيات ما بعد الجيل الثالث توظف الطيف الراديوي بكفاءة عالية ومعدل قدرتها على نقل البيانات أعلى من تقنيات الجيل الثالث 3G التي تستخدم حالياً في مملكة البحرين.

وأن الخدمات المبنية على أنظمة تقنية التطور طويل الأجل (LTE) متوفرة الآن في بعض دول الجوار. وأن عدم توفر الخدمات الفعالة المبنية على نظام ما بعد الجيل الثالث قد يحرم المواطنين من وظائف الاتصالات المتنقلة الجذابة وينتقص من النظرة الخارجية إلى مملكة البحرين بصفقتها رائدة في إدخال المبتكرات التقنية، خاصة بالمقارنة مع دول الجوار.

معوّقات التوريد الدولي:

تدرك الحكومة أن حجم بيانات الاتصالات الصادرة في مملكة البحرين من جميع المصادر سوف يشهد نمواً كبيراً في السنوات الخمس المقبلة، ذلك إذا ما ثبتت التوجهات العالمية على الصعيد المحلي. وبسبب موقعها الجغرافي، تعتمد مملكة البحرين بقدر كبير على كابلات الاتصالات والوصلات الدولية وأن توفير النفاذ إلى تلك الوصلات كان خاضعاً، تاريخياً، لتأثيرات متعلقة باحتكار التوريد. ولقد زادت مؤخراً مصادر التوريد هذه، مما يحسن أبعاد التوريد والنفاذ إلى التوريد الدولي، إلا أن تقييم عملية التوريد أظهر أنها قد تحتاج إلى زيادة من الاهتمام لتحسين تنافسية المملكة، وتحسين الخدمات المقدمة للقطاع التجاري والمستهلكين.

النطاق العريض فائق السرعة:

إن التطور في وظائف وقدرات الخدمات التي ترتبط غالباً بما ذكرناه سالفاً عن توجهات التقارب بالإضافة إلى المتطلبات الوظيفية للمشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي العالمي، يعني أنه يجب أن يصل المستخدمون إلى الأجهزة والشبكات التي تدعم سرعة نقل البيانات بمعدلات سرعة تفوق تلك المتوفرة حالياً في مملكة البحرين وبأسعار تكون في متناول الجميع.

ولقد توصلت الحكومات حول العالم بأن توفير النفاذ إلى خدمات النطاق العريض فائق السرعة لجميع المناطق أصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية على حد سواء. ومما لا شك فيه أن الحكومات تأثرت بنشر مجموعة من الدراسات التي تبين علاقة اضطرابية بين انتشار خدمات النطاق العريض إلى الاقتصادات وتحقيق نمو متزايد لهذه الاقتصادات. ومثال على ذلك الدراسة التي أجراها البنك الدولي على 140 دولة والتي تبين حدوث نمو متزايد في إجمالي الناتج القومي بنسبة 3, 1% لكل زيادة بنسبة 10% في نفاذ النطاق العريض.

والاستجابة النموذجية لذلك هو إنشاء شبكات النطاق العريض الوطنية (NBN)، التي تستخدم تقنية الألياف البصرية بقدر كبير. ويصف البنك الدولي بناء شبكات النطاق العريض بأنها استثمار "يخلق فرص العمل مع إرساء أساس للإنتاجية والنمو". والدول المجاورة لمملكة البحرين بصدد بناء البنية التحتية للنطاق العريض فائق السرعة، باستخدام الأساليب الفنية وطرق التمويل المختلفة. ولقد استنتجت الحكومة أن مملكة البحرين ستعرض لضرر كبير لو لم توفر هي أيضاً بنية تحتية آمنة للنطاق العريض فائق السرعة الذي يقوم على الألياف البصرية.

ومع ذلك تقر الحكومة بأن توفير نفاذ متاح للجميع إلى خدمات النطاق العريض فائق السرعة في كافة المواقع قد ينتج عنه عدد من التحديات. قد لا تتيح معطيات السوق العادية والآليات الحالية البنية التحتية المأمولة والخدمات في بعض الحالات. وترى الحكومة أنه قد يكون من المناسب بعد تقييم جانب العرض الأساسي، إنشاء آليات تمكينية رسمية تتضمن التزامات أو حوافز تطبق على الحاصلين على التراخيص وذلك للضمان من الناحية العملية أن لا يتم استثناء أحد من عناصر المجتمع لأسباب اقتصادية أو جغرافية من استقبال خدمات النطاق العريض فائق السرعة.

"النظام البيئي للإنترنت:

في الدولة العصرية، يكون النفاذ إلى الإنترنت واستخدامه ضرورة اجتماعية واقتصادية. ومملكة البحرين يخدمها في هذا المجال عدد من مزودي النفاذ المرخص لهم. إلا أن

الآليات التي تدعم الخدمات، بما في ذلك تبادل البيانات، وتوفير الدوائر المحلية والدولية وأنواع من الآليات المؤسسية والتنظيمية الأخرى (ما يسمى بمجمله "النظام البيئي") غير فعالة في بعض الحالات، لأنها لا تعمل بالكامل أو تفتقد الديناميكية التنافسية. لذا قرّرت الحكومة زيادة فعالية النظام البيئي للإنترنت لكي تزدهر مملكة البحرين على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

التقدم نحو المنافسة الفعالة:

يبين التقييم الحكومي أن التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً نحو الوصول إلى المنافسة الفعالة في بعض أسواق الاتصالات ذات الصلة، قد تحقق بنجاح في بعض المجالات، إلا أنه مازال هنالك المزيد الذي يجب إنجازه لبلوغ الهدف المنشود. وترى الحكومة أن التقدم نحو الوضع الأمثل الذي يتم فيه تنظيم غالبية قطاعات السوق عن طريق المنافسة (دون الحاجة لوضع اللوائح التنظيمية المسبقة)، لا يزال متأثراً ببعض الخلل في التوازن. فعدم التوازن، في بعض الحالات، نشأ تاريخياً من مشكلة الملكية التي لم تحل ومن عوامل التحكم في الأصول التي تعرقل بعض الأسواق والتي قد تتطلب الإصلاح أو العلاج.

وفي نطاق الإجراءات العلاجية الضرورية التي يمكن أن تتم من خلال تنظيم السوق، يجب أن تحدد هيئة تنظيم الاتصالات الإجراءات واجبة التطبيق في هذا الصدد.

ونتيجة للتقييم الذي أجرته، ترى الحكومة أنه في بعض الأمور من الممكن أن تقرر أن تصحيح عدم التوازن الحاصل يجب التصدي له بحلول تقتضي فصل وحدات الأعمال أو فئات معينة من أصول الحاصلين على الترخيص، مع إدارة تلك الوحدات أو الأصول وفق الأطر القانونية القابلة للتطبيق. وعلاوة على ذلك ترى الحكومة أن إمكانية تحقيق التوافق مع المبادئ التنافسية في بعض الأمور المحدودة للغاية، وقد يتم من خلال فرض بعض القيود المؤقتة على بعض مستويات قنوات الإمداد بالخدمة (من ناحية العرض)، وذلك حسبما تقتضيه مصالح المستهلكين وأهداف التنمية الاقتصادية.

تعريف وحوكمة القطاع:

تدرك الحكومة أن العلاقة بين الاتصالات وعناصر تزويد تكنولوجيا وخدمات المعلومات والاتصالات، إلى جانب بث البيانات، باتت مرتبطة ببعضها بقدر كبير ومعتمدة بعضها على بعض في السنوات الأخيرة. كما ترى بأن مثل هذه الاتجاهات تجاه الاعتماد البيئي ستستمر وقد تزداد. في مثل هذه الظروف، تعتبر الحكومة أنه قد يكون من المناسب تخصيص قطاع لاقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ووضع إطار تشريعي وخلق سياق للحوكمة من شأنه تفعيل وتعزيز التنمية الملائمة للأعمال داخل ذلك القطاع.

الأمن الرقمي:

تعي الحكومة تنامي المخاطر الرقمية التي تهدد البنية التحتية الوطنية الحيوية في المملكة ولاسيما البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتأثير السلبي لهذه المخاطر على الاقتصاد ككل. لذا، وعلى ضوء مراجعة هيئة تنظيم الاتصالات لوضع السلامة على الإنترنت والتقرير الذي نشرته في هذا الصدد، تولي الحكومة اهتماماً خاصاً لمسألة أمان المستهلكين للتكنولوجيا ولاسيما المستهلكين من الشباب، وقررت العمل على تحسين هذه الناحية بشكل متواصل.

السياسة العامة و الإجراءات الاستراتيجية:

تنشأ بعض عناصر سياسة الحكومة العامة من عمليات التقييم والدراسات المذكورة أعلاه. وتقر السياسة الموضوعية، حيثما كان مبيناً، العلاقات البينية بين العناصر المختلفة التي تم تقييمها.

السياسة و الإجراءات الاستراتيجية الخاصة بمعوقات خدمات الاتصالات النقالة:

تدرك الحكومة أن الطيف الراديوي يمثل مورداً وطنياً نادراً وقيماً. إن شغل الترددات الملائمة داخل الطيف الراديوي لغير أغراض الاتصالات يشكل عائقاً نحو إنشاء بنية تحتية للتطوير طويل الأجل وتوفير خدمات تتخطى المستويات التجريبية. وعلى الرغم من إمكانية تطبيق الأنظمة المبنية على تقنية التطور طويل الأجل (LTE) بتوظيف الترددات في ترددات مختلفة من الطيف الراديوي، إلا أن المعايير الدولية التي ظهرت تتمثل في التطبيق في نطاقات 2,6 GHz و 2,3 GHz و 800 MHz وقامت الشركات المصنعة لمعدات الخدمات المتنقلة بالتركيز على هذه النطاقات، ومن ثم فإن المعدات في تلك النطاقات قد تحقق أعلى انتشار.

فتبعاً لذلك، ستكون سياسة الحكومة في هذا المجال كالتالي:

تتطلب الحكومة أن تتوفر الخدمات المبنية على تقنية التطور طويل الأجل (LTE) في مملكة البحرين كأمر ذي أهمية وطنية بشروط تنافسية، وذلك ليسهم إدخال هذه الخدمات في التعجيل بتحفيظ الاتصالات والقطاعات المرتبطة بها واقتصاد مملكة البحرين بصفة عامة.

إن الترددات الراديوية الملائمة يجب أن تكون متاحة لتمكين إدخال الخدمات المبنية على التطور طويل الأجل. ويتعين على الجهات الحكومية المعنية تحديد المنهج المناسب لتخصيص حقوق استخدام الطيف الراديوي، مع مراعاة اعتبارات الأمن الوطني والنواحي الاقتصادية والنهوض بالمنافسة وتحقيق مصالح المستخدمين. وفي حالة إذا ما قررت الجهات الحكومية المعنية أن أي استخدام حالي للترددات يجب أن يتوقف لتلبية احتياجات

تقنية التطور طويل الأجل فإنه من الممكن عندئذ أن يتم دفع التعويض المناسب للأطراف التي سينتهي الاستخدام الخاص بها، مع تزويدها ببدائل من الطيف الترددي. تتطلب الحكومة، في حالة إذا لم يكن هناك في أي وقت العدد الكافي من المزودين الفعالين للخدمات المبنية على تقنية التطور طويل الأجل (LTE)، أو إذا تم الوصول إلى ضرورة زيادة عدد المزودين كنتيجة لتقييم تقوم به هيئة تنظيم الاتصالات، وأن يتم اتخاذ المبادرات الكفيلة بجذب أطراف جديدة.

دون الإخلال بحقوق الجهات الحكومية المعنية في تحديد النهج الملائم لتوزيع حقوق استخدام الطيف لتوفير الخدمات القائمة على تقنية التطور طويل الأجل والخدمات الأخرى، تتطلب الحكومة أن تنتفع مملكة البحرين بشكل مباشر من الناحية المالية بأي تخصيصات للطيف الترددي، على نحو يعكس بشكل حقيقي قيمة ندرة الجزء المخصص من الطيف الراديوي.

كما تتطلب الحكومة أن تتم مراجعة الطيف الراديوي المحدد في الخطة الوطنية للترددات للاستخدامات المتعلقة بتوفير خدمات الاتصالات العامة، سواءً كانت مخصصة حالياً لمرخص لهم أم لا. ولا بد أن تؤكد المراجعة والإجراءات الناشئة عنها أن تطوير قطاع الاتصالات لا يضار دون ضرورة من شغل الطيف الراديوي لاستخدامات غير تلك المحددة في الخطة الوطنية للترددات وأن الطيف الراديوي فوق كل ذلك يستخدم ويدار ويقيم لمصلحة مملكة البحرين.

السياسة والإجراءات الاستراتيجية الخاصة بمعوّقات التوريد الدولي:

إن بيع النفاذ والسعة على روابط الاتصالات الدولية في مملكة البحرين كان نشاطاً مورست فيه تاريخياً تأثيرات الاحتكار ولقد ازداد في السنوات الأخيرة توافر وصلات الاتصالات الدولية في مملكة البحرين. وتمخض عن مبادرة اتخذتها الحكومة مؤخراً توقيع اتفاق لتوفير نفاذ بديل للسعة على بعض الوصلات الدولية. وأنشأ المساهمون الآخرون في السوق مزيداً من الترتيبات المستقلة لنقل البيانات الدولية وتوفير السعات للمرخص لهم الآخرين.

وترى الحكومة أنه في البيئة الناشئة حيث يمكن توقع نمو عالٍ جداً في حركة البيانات الدولية، قد يكون من الأنسب اعتبار توريد النفاذ وسعته على الوصلات الدولية نشاطات منفصلة إدارياً ومميّزة.

ووفقاً لذلك، تكون سياسة الحكومة في هذا المجال على النحو التالي:

تتطلب الحكومة أن يتم تزويد السعات على وصلات الاتصالات الدولية، سواءً كانت من خلال المحطات الأرضية أو أي مرفق من أي نوع، بناءً على أسعار تنافسية. ويجب أن يكون النفاذ

المذكور إلى المرافق المحايدة مفتوحاً لكل كيان بحريني مرخص له، ولأي مشغل لكابل دولي مرخص أو معتمد من قبل هيئة تنظيم الاتصالات. وستقوم الهيئة بمراجعة عمل ووضع تزويد السعات الدولية، لتقوم بتطبيق الإجراءات اللازمة، حسبما ينص عليه القانون، لمعالجة أية صعوبات تنافسية تتعرف عليها.

وتتطلب الحكومة تأسيس أسواق حرة مستقلة لتزويد السعات والخدمات الدولية وإزالة جميع العوائق في تلك الأسواق، سواءً كانت هيكلية أو إدارية، لتحقيق الهدف المذكور، مع مراعاة الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في قانون الاتصالات.

السياسة والإجراءات الاستراتيجية الخاصة بالنطاق العريض فائق السرعة:

توصلت الحكومة إلى أن توفير النفاذ إلى خدمات النطاق العريض فائق السرعة عبر المملكة ضرورة لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من المؤشرات التي تدل على ضرورتها الاقتصادية، فإن توفير السعات الثابتة لتفعيل خدمات النطاق العريض فائق السرعة على مستوى المملكة لم يتحقق من خلال آليات السوق العادية وإن توفير سعات النطاق العريض فائق السرعة في مدى جغرافي محدود تم إلى حد ما بواسطة المرخص لهم، وأيضاً عن طريق مبادرة تمويلية محدودة من قبل الحكومة. ولقد أخذت الحكومة علماً بعدد من الآراء مفادها أن العوائد المالية المتوقعة من تطبيق سعات على مستوى المملكة بأكملها على أساس تجاري، وفي فترة معقولة لتحقيق تلك العوائد، غير مجدية. ومن شأن ذلك أن يحول دون قيام أي مؤسسة تجارية بالتوريد على أساس من المخاطرة الكاملة. وتدرك الحكومة أن نفس النتيجة قد تم التوصل إليها في بعض الدول الأخرى.

ومملكة البحرين بمقارنتها بمعظم الدول الأخرى تستفيد من بعض العوامل التي تشجع علي إنشاء شبكة للنطاق العريض فائق السرعة، وهي حجمها الجغرافي المحدود والكثافة السكانية العالية في المدن الرئيسية. ومع ذلك تواجه مملكة البحرين صعوبة هيكلية خاصة تتمثل في أن بعض خدمات النفاذ التي يتم توفيرها حالياً عبر بنيتها التحتية ذات النطاق الضيق السلكي الثابت (والتي ستحل محلها شبكة جديدة للنطاق العريض فائق السرعة من الألياف البصرية)، يتم توريدها بسعر أقل كثيراً من التكلفة لأسباب تاريخية. ويضر هبوط التسعيرة لا محالة بألية السوق التنافسية العادية، ويجب أن لا يتم نقل هذا الوضع غير المثالي إلى عصر توفير خدمة النطاق العريض فائق السرعة. وبناء على هذا، هنالك ثمة اتفاق بأن هذه الظروف تمثل تحديات خاصة لمشاركي القطاع عند التفكير في تمويل أي عملية لإنشاء بنية تحتية للنطاق العريض تحل محل شبكة النطاق الضيق الحالية. وبالتحديد هناك معضلتان لا بد من معالجتهما في آن واحد، الأولى تتعلق بإعادة التوازن أو ترشيد سعر النفاذ، والثانية تتعلق بتبني تكنولوجيا جديدة.

ولقد قررت الحكومة أنه إذا استمرت قوى السوق في الإخفاق في توفير النفاذ المنشود

إلى خدمات النطاق العريض فائق السرعة، فيتعين عليها أن تتدخل بشكل أكبر لضمان التوريد لجميع أنحاء المملكة.

وكانت المسألة بالنسبة للحكومة تتمثل في تحديد طريقة للتدخل لا تتسبب في الإضرار بأسواق الاتصالات والاستثمار والحوافز الأخرى للمزودين.

وإن عدم الاطمئنان السائد بخصوص العوائد المالية لتوفير خدمات النطاق العريض فائق السرعة، إذا تم قياسها فقط من خلال مبادئ تجارية تقليدية، قد يشير إلى ضرورة أن تكون تكاليف توفيرها على عاتق الحكومة إلى حد ما. وهذا الأمر، بالإضافة إلى الاعتراف بأن توريد الخدمات عن طريق المبادرات الممولة من قبل الحكومة قد تضر بالأسواق وتؤدي الاستثمارات التي قام بها حاملو التراخيص، ويُستخلص منه أن دور المرافق والخدمات الموفرة بمساعدة من الحكومة يجب أن يكون محدوداً للغاية من حيث النطاق، كما يجب أن يكون مقيداً بمستوى البيع بالجملة لأي قناة لتوريد الخدمة.

وبالإضافة إلى ما سبق، لقد كان محل اهتمام الحكومة الأثر البيئي السلبي المحتمل وعدم القيام بتكرار ما قد تم الاستثمار به من معدات في سبيل إنشاء شبكة أو شبكات جديدة لمملكة البحرين بأكملها. فيجب أن يتم مقارنة هذه الآثار السلبية المحتملة والتكاليف المحتملة في سبيل تطبيق هذه الشبكة، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالناحية الأمنية أو غيرها، والتي تتعلق باستخدام المعدات والأصول التابعة لمرخص له أو أكثر لبناء الشبكة. وستسعى الحكومة في بناء الشبكة الوطنية لخدمات النطاق العريض فائق السرعة إلى أن يتم بناؤها بأفضل المواصفات من ناحية المنافسة في السوق، ومصصلحة المستهلك، والمتطلبات الأمنية، والتطور التقني.

وإذا رأت الحكومة بأن توفير النفاذ إلى الشبكة الوطنية للنطاق العريض فائق السرعة قد يثير بعض الصعوبات الفنية أو المالية في عدد بسيط من الحالات بسبب بعد الموقع الجغرافي، ستؤكد الحكومة من وصول الخدمة لهذه المناطق من خلال تعديل التزامات "الخدمة الشاملة" (الواردة في قانون الاتصالات). ولكن الوقت ما زال مبكراً للخوض في تلك التفاصيل.

وفي الإطار المذكور، تكون سياسة الحكومة على النحو التالي:

تتطلب الحكومة أن يتم إنشاء شبكة وطنية ثابتة للنطاق العريض تقدم خدمات البيع بالجملة للمشغلين المرخصين دون تمييز، وأن يباشر العمل المرتبط بذلك الإنشاء في أقرب وقت ممكن عملياً.

كما تتطلب الحكومة أن يتم إنشاء الشبكة الوطنية للنطاق العريض باستخدام كابلات

الألياف البصرية والتقنيات ذات الصلة التي تمكن ذلك، والتي تتيح في الظروف المثلى توفير اتصالات فعلية بسرعة 1 جيجابت (1 Gbps) للبيانات في معظم أماكن الأعمال، وبسرعة 100 ميجابت (100 Mbps) في معظم المساكن. ويجب إدارة الشبكة الوطنية للنطاق العريض، في كل الأوقات، بحيث يتم توفير النفاذ إلى الخدمة وحمايتها من أي اعتداء على أمنها إلى مستوى تقرره الحكومة.

تتطلب الحكومة أن يتم إنشاء الشبكة الوطنية للنطاق العريض بأسلوب اقتصادي أمثل يتماشى مع الظروف السائدة في مملكة البحرين. كما أنها تتطلب أن تخفض الآثار البيئية السلبية كالمخلفات الإلكترونية. وستوفر الحكومة التمويل أو ستدخل في إجراءات من شأنها الحصول على التمويل من أطراف أخرى لإنشاء الشبكة الوطنية للنطاق العريض، إذا ما بدا هذا الدعم الحكومي ضرورياً.

إذا أنشئت الشبكة الوطنية للنطاق العريض بدعم مالي من الحكومة، فيجب أن توفر خدمات بيع الجملة فقط على ما يعرف بـ "الطبقة الأولى" (Layer 1) و"الطبقة الثانية" (Layer 2) وفقاً لنموذج المنظمة الدولية للتوحيد القياسي "ISO"، إلى جميع المشغلين الآخرين المرخص لهم الذين يودون شراءها للبيع ضمن منتجاتهم الخاصة إلى المستخدمين النهائيين. ويجب أن لا تقوم الشبكة الوطنية للنطاق العريض بتزويد المستخدمين النهائيين بخدمات الاتصالات مباشرة. وإنما يجب أن يزود المستخدمين النهائيون بالخدمة فقط من قبل المرخص لهم الذين يعملون بموجب الشروط التنافسية الكاملة.

بعد النظر في عدة عوامل من بينها المدة المطلوبة لتصحيح اختلال توازن الأسعار التاريخي والأضرار التنافسية والأخطار المالية والأمنية والبيئية المرتبطة بها، تؤكد الحكومة على ضرورة أن تكون الشبكة الوطنية للنطاق العريض التي تنشأ بدعم مالي حكومي شبكة وحيدة، لفترة زمنية محدودة. ومن الممكن تمكين المشغلين الآخرين المرخص لهم من وضع وصلات الألياف البصرية ذاتية التوريد وغيرها بغرض ربط بناها التحتية بالشبكة الوطنية للنطاق العريض، ولكن لن يسمح لهم بمحاولة استخدام أو وضع وصلات الألياف البصرية ذاتية التوريد لتجاوز الشبكة الوطنية للنطاق العريض أو بأي طريقة أخرى لممارسة نشاطات تضر ببقاء الشبكة أو بالوضع الأمني للشبكة الوطنية للنطاق العريض المدعومة من قبل الحكومة.

تتطلب الحكومة أن الشبكة الوطنية للنطاق العريض التي تنشأ بدعم منها يجب أن يتم إدارتها بكيان يكون منفصلاً تماماً ولا يقوم بممارسة أي نشاط سوى ما يكون مرتبطاً بالشبكة الوطنية للنطاق العريض بشكل مباشر، ومن أجل هذا الغرض سيتعامل الكيان مع جميع

المرخص لهم على نفس قدم المساواة وبشفافية، وذلك وفقاً لسياسات تجارية وتشغيلية تكون الحكومة قد أقرتها بغرض التخفيف من أية أضرار محتملة للمنافسة أو الاستثمار التي تنشأ عن تدخل الحكومة.

تتطلب الحكومة إتاحة خدمات النطاق العريض فائق السرعة الملائمة وذات التكلفة المنخفضة بالإضافة إلى الخدمات الصوتية لكل من يطلبها بشكل معقول. وستقوم الحكومة في المستقبل بتقييم ما إذا كان يجب استبدال التزامات "النفاز الشامل" الحالية لتشتمل على التزامات توفير خدمات النطاق العريض. وفي حالة إذا ما أقرت الحكومة كلاً من الدعم والتزويد ليصير هدفاً يمكن تحقيقه بشكل مناسب وبدون الإضرار بالأسواق العاملة، فقد تصدر التزامات جديدة تتعلق بالخدمة الشاملة مع تحديد التمويل المناسب وآليات المشاركة التنافسية.

السياسة والإجراءات الاستراتيجية المرتبطة بالنظام البيئي للإنترنت:

تدرك الحكومة أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق المرونة والتنوع للنظام البيئي للإنترنت. وهناك بعض المخاوف التي تتعلق بالحوافز التي تعوق القدرة التنافسية لسوق التوريد الدولي التي تؤثر في النظام البيئي، ولقد تم تناول ذلك العنصر في جزء سابق من هذه الخطة. ولا تزال الحكومة قلقة بشأن التقارير التي تشير إلى أن حركة بيانات الإنترنت بين أفراد المملكة وشركاتها تغادر حدود مملكة البحرين لأغراض تبادل البيانات. وتعتبر الحكومة أنه من مصلحة اقتصاد مملكة البحرين أن يزيد تبادل الحركة في مملكة البحرين، وأن تحقق المملكة مكانة أعلى في النظام البيئي والإقليمي للإنترنت. وطبقاً لذلك، ستكون سياسة الحكومة في هذا المجال كالتالي:

تتطلب الحكومة أن تتم إزالة أوجه القصور والأسباب التي تدفع بأصحاب التراخيص إلى العمل فيما يخالف مصلحة اقتصاد مملكة البحرين من النظام البيئي لإنترنت البحرين. وتتطلب الحكومة بصفة خاصة أن يتم تبادل جميع بيانات الإنترنت كلها بين كيانات وأفراد المملكة داخل مملكة البحرين نفسها. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، توجه الحكومة الأجهزة الحكومية المعنية إلى تحديد الإجراءات التنظيمية أو غيرها التي من شأنها أن تشجع على المزيد من استخدام مرافق النظام البيئي لإنترنت في مملكة البحرين وإلغاء التكاليف التي لا مبرر لها والحوافز المعرقة للتنمية أو الممارسات غير الملائمة، وأن يعزز ثبات مملكة البحرين في النظام البيئي الإقليمي.

السياسة والإجراءات الاستراتيجية الخاصة بالتقدم نحو المنافسة الفعالة:

لقد أشارت الحكومة في تقييمها إلى أن ثمة حاجة لتحقيق المزيد من التقدم نحو المنافسة الفعالة لبعض أسواق الاتصالات في مملكة البحرين. سيؤدي ذلك إلى تقليل

الاعتماد على القواعد التنظيمية. وبالتالي، سيكون الاعتماد الأكبر على آليات السوق التنافسية المعتادة، مدعومة بالإطار التنظيمي المناسب. وتعتقد الحكومة أن التقدم نحو إحراز هذه النتائج ضروري لتطوير المصالح الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن الحكومة تلاحظ أنه لا يزال ثمة عدم توازن هيكلي داخل قطاع الاتصالات يمنع تحقيق المنافسة الفعالة. وينعكس هذا في نقص البنية التحتية والخدمات الضرورية لتنمية مملكة البحرين، وهذا يؤدي إلى ضرورة التدخل الحكومي، كما هو مبين في موضع آخر من هذه الخطة.

وترى الحكومة أنه قد يكون من المناسب، في ظروف يمكن تبريرها على نحو موضوعي، أن يتم الإصلاح الهيكلي داخل قطاع الاتصالات لضمان التشغيل المناسب للأسواق التي تخلق حوافز مناسبة للاستثمار في البنية التحتية وتطوير الأعمال داخل مملكة البحرين. وستقوم الحكومة باعتماد وتمكين أي برامج مدروسة للإصلاح الهيكلي من خلال آليات مؤسسية وتشريعية.

وتبعاً لذلك، ستكون سياسة الحكومة في هذا المجال كالتالي:

تتطلب الحكومة أن يتم دعم الإجراءات بإطار تنظيمي ومؤسسي وقانوني يستشرف الظروف الحالية والمتوقعة وتطور الاتصالات والقطاعات المتصلة بها، ويسهم في استمرار مملكة البحرين في التنافس على صعيد الاقتصاد الشامل وجاذبيته للمستثمرين. وعلاوة على ذلك، تتطلب الحكومة اتخاذ الإجراءات التي قد تبلغ فصل عناصر الأعمال ووحدات حاملي التراخيص وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المطبقة، لإزالة الحواجز التي تعرقل التشغيل الكفء للأسواق مما يؤدي إلى التخفيف من عبء وضع القواعد التنظيمية. كما تتطلب الحكومة أن تضمن هذه الإجراءات وضع حوافز اقتصادية مناسبة للاستثمار لجميع المزودين في الأسواق ولكل من ينوي الدخول إلى أسواق مملكة البحرين.

السياسة والإجراءات الاستراتيجية الخاصة بتعريف القطاع والحوكمة:

تدرك الحكومة أن تنفيذ متطلبات سياستها الواردة في هذه الخطة من شأنه أن يعزز من عملية دمج منتجات وخدمات يتم تقديمها حالياً بواسطة قطاعات مختلفة. وإن عملية 'التقارب' هذه ستؤدي إلى خلق أسواق جديدة للتزويد وبالتالي زيادة فرص النمو داخل الاقتصاد البحريني.

وحيث كان ذلك مناسباً، فلا بد من اغتنام فرص النمو هذه وتحسينها من قبل القطاع الخاص مدعوماً في هذا، حيثما يكون ذلك مناسباً، بالحوكمة المتكاملة التي من شأنها أن تشجع عملية كسب ثقة الجمهور والمستثمرين. وستكون النتيجة المنشودة هي المزيد من التنمية لقطاعات مركزية، بشكل متوازٍ مع تنمية مواهب بشرية بحرينية مؤهلة لتعظيم مصالح مملكة البحرين في الاقتصاد الرقمي العالمي. ويجب في الوقت ذاته تنمية هذه

الفرص في سياق الاستدامة البيئية، مثل متطلبات معالجة المخلفات الإلكترونية وغيرها. وإن التطور الطبيعي نحو تكوين وتعريف الأسواق الجديدة، ولو أنه أمر مرغوب فيه بشدة، قد يضعف من الحوكمة اللازمة لبعض الأسواق، ولتلافي ذلك يتوجب تعديل الإطار القانوني والتنظيمي لأخذ هذه المعطيات في الحسبان.

وإن الحكومة مقتنعة بوجه عام بقضية إنشاء قطاع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). ويمزج هذا القطاع بين «الاتصالات» و«البث» و«تكنولوجيا المعلومات»، و«المحتوى ذي العلاقة»، بما يشمل تكوين هيكل منسق للحوكمة التي تقوم على قطاع للتقارب يضطلع بمسؤوليات الترويج والتنمية الصناعية والأمور التنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بالتنسيق مع هيئة شؤون الاعلام، هيئة الحكومة الإلكترونية، والجهات المعنية الأخرى.

وتتمثل سياسة الحكومة في هذا المجال في ما يلي:

انطلاقاً من التوجهات نحو التقارب المذكورة أعلاه، تتطلب الحكومة أن يتم تصميم هيكل منسق للحكومة لتمكين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واستغلال الفرص في الأسواق ذات العلاقة في مملكة البحرين وخارجها. وبناءً على ذلك، تتطلب الحكومة أن يتم تحديد الأساليب العملية لإنشاء نموذج الحوكمة المنسق المذكور من خلال التشاور بين الأطراف ذات الصلة، على أن يتم طرح المقترحات التشريعية على مجلس الوزراء للنظر فيها.

السياسة والإجراءات الإستراتيجية المتصلة بالأمن الإلكتروني:

إن انتشار التكنولوجيا وطفئانها في الحياة اليومية وفي إجراء الأعمال، إذا ما اقترن ذلك أيضاً بالاتصال الدائم السريع إلى الإنترنت، يتسبب في مخاطر أمنية للمستخدمين ودوائر الأعمال والبنية التحتية الوطنية الحيوية في المملكة وذلك نتيجة للتعرض للعديد من الأخطار الرقمية.

وتحرص الحكومة من خلال سياستها على الاستمرار في تحسين الوجود الرقمي لمملكة البحرين وتنافسيتها الدولية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة المستخدمين والأصول الحيوية.

ووفقاً لهذا، تتمثل سياسة الحكومة فيما يلي:

تطلب الحكومة إدخال الإجراءات لتطوير وزيادة الأمان الإلكتروني لجميع المستخدمين على الإنترنت، وللبنية التحتية الوطنية الحيوية (CNI)، وذلك بوضع آليات للمراجعة المستمرة للوضع الأمني وتحسين التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الأمن الإلكتروني ووضع آليات التواصل للإنذار المبكر ضد المخاطر الإلكترونية. وتطلب الحكومة أيضاً وضع الخطط التي تمكن من الاستجابة ودرء هذه المخاطر سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان،

والتي تؤثر في البنية التحتية الوطنية للاتصالات، على أن يتم دعم هذه الخطط بإجراءات الاتصال وعمليات الاختبار الكافية على أساس متواصل.

الاستجابة المناسبة من قبل الحكومة لدعم قطاع الاتصالات:

عملت سياسة الحكومة إزاء قطاع الاتصالات منذ عام ٢٠٠٢ على تحقيق التنمية من خلال مبادئ تتصل بالقطاع الخاص وتشغيل أسواق حرة. ومع ذلك فقد تمت الإشارة في بيان السياسة الوارد ضمن هذه الخطة إلى إمكانية التدخل الحكومي في توفير البنية التحتية، وخاصة ما هو مرتبط بإنشاء الشبكة الوطنية للنطاق العريض فائق السرعة. ذلك لأن القطاع الخاص لم يبد استعداداً حتى الآن لتوفير البنية التحتية للنطاق العريض فائق السرعة التي ستخدم كافة أنحاء البحرين.

وإذا ما تم تمويل البنية التحتية على نحو يتبين أنه سيكون ميزة لحاملي التراخيص بسبب الحد من المخاطر أو غير ذلك، من خلال الأموال العامة للدولة، فإنه سيتعين على الحكومة عندئذ - من منطلق الحفاظ على المصالح العامة - النظر فيما إذا كان يتوجب فرض بعض الرسوم المالية المتكررة على أصحاب التراخيص وذلك نظراً للمنفعة الثابتة لأصحاب التراخيص.

وعند تحديد إذا ما كان من الضروري فرض رسوم وتحديد مقدار هذه الرسوم، ستأخذ الحكومة في الاعتبار نطاق وحجم أي تدخل من الأموال العامة واحتمال إضرار الرسوم المتكررة بالسوق والتسبب في التضخم أو النيل من مبادئ العدالة، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة السياسات المالية الحكومية العامة.

ووفقاً لذلك، تكون سياسة الحكومة في هذا المجال على النحو الآتي:

إذا قامت الحكومة بالتدخل المالي لتوفير البنية التحتية للاتصالات، فسيكون ذلك عبارة عن تحويل بعض الأموال العامة للاستفادة المحتملة لمزودي خدمات الاتصالات في القطاع. وترى الحكومة أنه في غياب أي مبادرة مالية بديلة من قبل الحكومة أو أي عامل آخر يجعل من تخفيف الأعباء مسألة غير عملية أو غير مرغوب فيها، ويمكن عندئذ فرض رسوم متكررة على المزودين في قطاع الاتصالات، ولكن يجب أن تكون طبيعة ونطاق هذه الرسوم على أساس من العدالة وأن تتحدد وفق المدى والظروف المتصلة بتدخل الحكومة، هذا إلى جانب الظروف السائدة في أسواق الاتصالات.